المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المتغيرات الاقليمية وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية العراقية التركية
اسم الكاتب: م.م. شهد عادل صبحي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6679
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 02:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المتغيرات الاقليمية وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية العراقية التركية

م.م شهد عادل صبحي
الجامعة العراقية / كلية الهندسة
Shahadms896@gmail.com

الملخص:

وفي خضم التطورات التي شهدها العراق وتركيا في مطلع القرن الحادي والعشرين في ظل الأحادية القطبية التي تمثلت بالهيمنة الأمريكية، وما تركته تداعيات العولمة الاقتصادية، فأن تركيا تتطلع إلى أن تصبح قوة اقتصادية وسياسية رائدة في المنطقة، يكون لها دوراً محورياً، بفضل ما تمتلكه من امكانات اقتصادية وصناعية وفنية، وما لديها من خصائص وظروف طبيعية وجغرافية. وفي الوقت الذي استطاع فيه الاقتصاد التركي الذي ظل يواجه العديد من الأزمات الاقتصادية خلال القرن الماضي، الا أنه استطاع عن طريق سياسات الإصلاح الاقتصادي واختيار المداخل الاستراتيجية المناسبة لتجاوز اوضاعه آنذاك، وانطلق السير باتجاه النهوض الاقتصادي، حتى بات الاقتصاد التركي ضمن أكبر (٢٠) اقتصاد في العالم، عن طريق تحقيقه لمعدلات نمو يعتد بها، وارتفاع القدرات التنافسية للسلع التركية في الأسواق العالمية، وارتفاع متوسط الدخل الفردي فيه مقارنة بالدول المجاورة.

الكلمات المفتاحية : المتغيرات الإقليمية ، العلاقات الاقتصادية ، العراق ، تركيا .

تاريخ الاستلام: ١٨/ ٣ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ٢٦ / ٥ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٦ /٢٠٢٤

Regional variables and their repercussions on Iraqi-Turkish economic relations

Assistant lecturer Shahd Adel Sobhi
Iraqi University / College of Engineering
Shahadms896@gmail.com

Abstract

In the midst of the developments that Iraq and Turkey witnessed at the beginning of the twenty-first century in light of the unipolarity represented by American hegemony, and the consequences of economic globalization, Turkey aspires to become a leading economic and political power in the region, with a pivotal role, thanks to the capabilities it possesses. Economic, industrial and technical, and their natural and geographical characteristics and conditions. At a time when the Turkish economy, which continued to face many economic crises over the past

century, was able to, However, he was able, through economic reform policies and choosing appropriate strategic approaches, to overcome his conditions at that time, and began moving towards economic advancement, until the Turkish economy became one of the largest (20) economies in the world, by achieving reliable growth rates and increasing the competitive capabilities of Turkish goods in the markets. Globally, and its average per capita income is high compared to neighboring countries.
Keywords: regional variables, economic relations, Iraq, Turkey.

المقدمة

تكتسب العلاقات العراقية – التركية أهمية قصوى منذ مئات السنين، لأن كلا من العراق وتركيا دولتان جارتان يتمتعان بخصائص جيوستراتيجية مهمة، تتأتى من موقع جغرافي استراتيجي لكل منهما، فضلاً عن هناك مشتركات جيبولتكية وثقافية بينهما لذلك فإن اي متغيرات وتحولات تشهدها المنطقة، لا بد وأن يؤثر في العلاقات بين البلدين، ولا سيما في ظل ما تشهده المنطقة من احداث عامة.

اهمية البحث:-

تنبع اهمية الدراسة من ان العلاقات بين الجانبين اتخذت طابع طي المشاكل ووضعها جانباً باستثناء القضية الكردية وذلك لأسباب وعوامل تعود الى اوضاع العراق الداخلية وسياسته الخارجية التي تبنت قضايا اكثر سخونة منها علاقاتها مع ايران ومشاكل الخليج ، لذا فان العراق لم يستطع ومنذ تأسيسه القيام بمفاوضات حقيقية ومستفيضة وفعالة مع تركيا لوضع الحلول المناسبة .

هدف البحث :-

ان ما تمثله العلاقات العراقية التركية من اهمية كبيرة بين البلدين ، ولاسيما انه هناك مشتركات ثقافية وقومية وجيوبولتكية بينهما لذلك ،من المهم تطوير العلاقات بين البلدين ، تهدف الدراسة إلى رصد المتغيرات الاقليمية بتطوراتها في العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا والعراق ، ومعرفة دوافعها ومدى الارتباط بالمصالح الحيوية والاستراتيجية لتركيا.

اشكالية البحث :-

ان اشكالية البحث تتلخص في ازدياد حده التنافس ما بين التجربة التركية والإيرانية قد يدفع بالعراق الى ان يكون جزءاً من سياسة المحاور والاستقطاب الاقليمي، فبحكم العلاقات السياسية العراقية بإيران من الممكن ان يصبح العراق جزء من المحور الايراني الامر الذي ينعكس سلباً على علاقاته مع تركيا وهذا أمر سبق أن عبرت عنه بعض مراكز الدراسات

الأميركية من أن العراق أصبح محور الجذب والتنافس ما بين الولايات المتحدة من جهة إيران من جهة أخرى. ان مستوى العلاقات بين العراق وتركيا يصلح ان يكون، اذا ما جرى الالتزام بالاتفاقيات، مثلاً للعلاقات الايجابية مع جميع دول الجوار وتطويرها باستمرار بما يحقق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة برمتها.

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها: تشكل العلاقات العراقية – التركية اهمية خاصة في التفاعلات الاقليمية، لكونها تتفاعل مع الملفات الساخنة السياسية منها والاقتصادية، وفي مقدمتها التغيرات الاقليمية، التي ادت الى لعب دور مهم في تطوير العلاقات بين البلدين من الناحية السياسية والاقتصادية .

منهجية البحث : -

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع القضايا وانعكاسها الكلي وهي العلاقات العراقية – التركية وكذلك اعتمد على المنهج الاستشرافي للتنبؤ بمستقبل العلاقات بين البلدين .

مبحث تمهيدي : طبيعة العلاقات العراقية التركية

ان العلاقة العراقية التركية في بعدها التاريخي اتسمت بمبدأيه المد والجزر السياسي، لكنها لم تصل بمجملها العام الى درجة الانقطاع والقطيعة طيلة عقد الستينيات من القرن الماضي ولغاية بواكير الالفية الثانية، فإذا ما استحضرنا التاريخ سنجد ان الظرف السياسي قد حدد علاقة البلدين في مقادير معينة(محمد ٢٠٠٨، ٦٥)، فتركيا كانت تعاني جملة من المشاكل السياسية والاقتصادية والامنية التي وضعتها تحت واقع التصارع الداخلي والانشغال في صناعة تركيبة داخلية مؤسساتية قادرة على انتاج سياسة تركية تتناسب مع بعدها التاريخي وبما ينسجم مع افكار الجمهورية التركية الحديثة الناشئة عام ١٩٢٣(اوغلو ٢٠١١)، على يد مؤسسها مصطفى كمال اتاتورك، بعد سقوط اخر المماليك العثمانيين محمد السادس وانتهاء الحكم العثماني، ولعبت الانقلابات دوراً كبيرا في المسارات السياسية للجمهورية التركية، والتي كانت بداياتها بسقوط جمهورية جلال بيار عام ١٩٦٠ (محفوظ ٢٠٠٨، ٥٥)، ومن ثم تلاها انقلاب ١٩٧١، والذي ادى الى وصول حزب الشعب الى السلطة، ليتبعها بعد ذلك انقلاب ١٩٨٠، بزعامة كنعان ايفرين، ومن ثم فترة حكم تورغت اوزال وهو اسلامي ليبرالي، ولتحط رحال الانقلابات في عام ١٩٨٦ هو ما يسمى (الانقلاب على الاسلاميين) والذي حظر بموجبه الاحزاب الاسلامية ومن ضمنها حزب الرفاه (العدالة والتنمية) حاليا، من ذلك الارشيف السياسي وجدلية الصراع الداخلي الدائر في تركيا يمكن الوقوف على ماهية طبيعة العلاقة التركية مع العراق في ذلك المشهد

التاريخي(النعيمي ٢٠١٠، ٦٦)، وهو ما يفسر شكل التفاهم التركي العراقي في العقد السبعينيات والثمانينيات الذي اتسم بطابع التوسط والوسط دون انتقال تلك العلاقات من العداء الشديد الى الحميمية الشديدة، حيث يمكن القول ان تركيا كانت غاطسة في مستنقع سياسي داخلي وضعها طيلة اكثر من ثلاثة عقود في معترك ازمات اقتصادية واجتماعية، وهو ما لم يسمح لها ان تخرج ما في بطنها من ارادات ورغبات تركية حول الجارة العراق، فضلا عن بعض المشاكل الاخرى كقضية حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله اوجلان والملف الكردي لكلا الجانبان الذي اقتضى ان تلتقي مصلحة البلدين في عدم اطلاق سراح القضية الكردية، اضافة الى التحديات الخارجية كموضوعة الصراع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص(فولر ٢٠٠٩، ٧٠)، ومن الواضح ان النظام السياسي التركي آنذاك كان يريد مغازلة الغرب عبر العراق حتى ينال بطاقة الانتماء الى الاتحاد الاوربي والتي ماتزال الى الان امنية يحلم بها الاتراك. وبدأت الحقبة الثانية من طبيعة العلاقات بين البلدين مع بداية وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، من جهة(زوكر ٢٠١٢، ٧٦)، وسقوط نظام صدام في العراق عام ٢٠٠٣، من جهة ثانية، مما وضع العلاقات العراقية التركية في حالة عدم استقرار، وهو ما اتضح مبكرا مع بداية الاحتلال الاميركي للعراق، وعلى الرغم من ان تركيا قد أيدت جهرا ازالة النظام العراقي غير انها كانت متشنجة سياسيا خوفا من البديل القادم في الساحة السياسية العراقية(النعيمي ٢٠١٠، ٨٨)، من جانب أخر فأن القضية الكردية لم تغادر هواجس الاتراك خشية زوال الحكم الصدامي في العراق وتوافر البيئة السياسية والمعنوية والمادية لقيام دولة كردية في شمال العراق. ومع تنامي العملية السياسية في العراق بعد مرحلة التغيير، بدأت تركيا تمد جسور التواصل مع بغداد بحكم العلاقات المتينة بين البلدين، فضلا عن عزمها العودة الى خارطة الشرق الاوسط بلباس الزعامة الاسلامية وهو ما يقتضي من السياسية التركية ان تكون اكثر غزلا ومحاباة للغرب من جانب، ومن جانب اخر اثبتت سياسة حزب العدالة والتنمية بعدم رغبته ان يكون للكرد دولة في شمال العراق، وهو ما أكدت عليه انقره وعلى لسان خارجيتها عام ٢٠٠٧، بأنها لن تتعامل مع اكراد العراق الا عن طريق حكومة بغداد، وكان للجانب الاقتصادي وحجم الاستثمار التجاري التركي في العراق محركاً رئيسيا في دفع العلاقة التركية نحو العراق بشكل جديد، وهو حقيقة ما اسفر خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٠، عن توقيع اكثر من ٤٠ مذكرة تفاهم اقتصادية بين البلدين حتى وصل حجم التبادل التجاري بين بغداد وانقرة الى اثنى عشر مليار دولار سنويا .

الا ان العلاقات بين البلدين باتت بصورة واضحة بعد انسحاب الاحتلال الامريكي من العراق عام ٢٠١١، وما ترافق معها من ثورات ما يسمى بالربيع العربي، وبدأ ذلك متمثلا في دعم

الحكومة التركية للمؤتمرات المناهضة للمشروع السياسي العراقي، فتركيا اليوم صاحبة النفوذ السياسي واللاعب المؤثر في خارطة الشرق الاوسط التي بدأت اقتصاديا في حكومة العدالة والتنمية برصيد ٧ مليار دولار فأصبحت اليوم تمتلك ثقل اقتصادي يتجاوز الـ٧٠٠ مليار دولار، ومع تأكل المشاريع الاخوانية والسلفية في المنطقة وبعد ان عجزت تركيا عن الحفاظ على امتدادات سياسية واقتصادية لها في مصر الاخوان او تونس او ليبيا، وجدت نفسها تدور خارج نطاق المنطق العملي وخصوصا في ظل التطورات التي تلت ذلك في الواقع السوري وتراجع المجاميع الإرهابية المتمثلة بجبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة، والانهزامات المتكررة التي الحقها بها الجيش النظامي السوري، ومن ثم يضاف اليها الانفراج في سير المفاوضات النووية الإيرانية مع الغرب والتي أعطت اعترافا ضمنيا لإيران كقوة إقليمية مؤثرة، وهو ما يعيد إنتاج المنطقة بطريقة الأقطاب، مما يفرض على تركيا اتباع سياسة التجميد وقراءة علاقاتها مع الاخرين بمنطق الرقم الاقتصادي، ولذلك فأن تركيا تحاول ان تعيد العلاقة مع بغداد من جديد من اجل حجز مكانة استثمارية فيه بعد ان تراجع حجم التبادل التجاري في العراق وارتفاع حجم التبادل التجاري الايراني مع العراق ليصل الى ١٣ مليار دولار، وهو ما يضع تركيا في النقطة الحرجة، ولذلك فأنها تحاول تعويض ما سقط منها، في اقليم كردستان وهو ما تحقق واقعا عبر الاستثمارات الضخمة التي تمتع بها الشركات التركية في الاقليم ، وهو في الوقت ذاته ما تبحث عنه حكومة اربيل من اجل إرساء وتمتين علاقات كردية تركية، في ذات الوقت تحاول حكومة العراق وتركيا على الاحتفاظ بعلاقات ايجابية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، نظرا للتداخل الجيو سياسي والتجاري بينهم(النعيمي ٨٨,٢٠١٢). ويمكن القول ان العلاقات العراقية–التركية السياسية والاقتصادية لا تخرج عن نطاق الصفقات والاستثمارات ، وليس من باب التقارب والاقتراب ، فالإيديولوجية السياسية التركية تختلف تماماً عن الإيديولوجية التي يتمتع بها النظام السياسي العراقي في الوقت الحاضر .

المبحث الأول :

اثر المتغيرات الاقليمية على الجانب السياسي للعلاقات العراقية – التركية

اولاً :- الثورات العربية

الأمر الذي لاشك فيه أن الثورات التي تفجرت في بعض الدول العربية كانت وليدة تفاعلات تراكمت على مدى سنوات طويلة شهدت تفاقم الكثير من الأزمات والكثير من إخفاقات النظم الحاكمة سواء على مستوى إدارة السياسة والحكم في الداخل وعلى الأخص أزمات تفشِّي سياسات الاستبداد والفساد وسيطرة الدولة البوليسية على كل مناحي الحياة، ربما تكون بعض القوى الإقليمية والدولية قد فوجئت باندلاع تلك الثورات(العلاف ،٧٦) ، لكن ربما أيضًا تكشف

الوثائق مستقبلًا أن بعض هذه القوى كانت قريبة أكثر مما هو متصور ليس فقط في عملية التحكم وإدارة تطور بعض الثورات، ولكن أيضًا في تهيئة الظروف لتفجر بعضها من خلال ما حدث من تغلغل لهذه القوى على مدى سنوات طويلة في الشئون الداخلية لبعض الدول، وهو التغلغل والتدخل اللذان انحرفا كثيرًا بالأداء الوطني لبعض النظم الحاكمة، أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة، وشهدها العالم، ساهمت في وضع تركيا أمام خيارات استراتيجية، تتأرجح ما بين غياب وعزلة عن عالم عربي وإسلامي يرتبط بها جغرافيًّا وتاريخيًّا، وبين تعنت ورفض أوروبي لا يقبل بها أو بمشاركتها، ولكنه يخشى تركها وانفلاتها. فما كان من تركيا إلاَّ أن اختارت عمقها الاستراتيجي مع الإبقاء على حبل الود موصولًا مع غربها الأوروبي(الدسوقي ٥٥,٢٠١٢).

وقد لعبت العوامل الأمنية دورًا أساسيًّا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط(نور الدين ٢٠١٢).

وقد تأسست هذه القناعة بناء على الخبرة التركية من حرب العراق في ١٩٩٠-١٩٩١، حيث الخسائر الاقتصادية الضخمة والتداعيات الأمنية التي قضت مضاجع الأتراك ومازالت بسبب تشكل إقليم شمال العراق، وتزايد هجمات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقًا من الأراضي العراقية، هذا فضلًا عن تزايد الدور الإيراني في العراق، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة (سالم ٧٧,٢٠١١).

ثانياً:- الازمة السورية

إن ما تشهده الأزمة السورية من انعكاسات الأمنية التي عكستها على جوارها الإقليمي تتطلب من العراق صياغة رؤية استراتيجية لتجنب التداعيات المحتملة لأثار الأزمة على الداخل العراقي والتصدي للطروحات الفكرية المنحرفة وهذا ما أكد عليه العراق على ضرورة حل المسالة السورية بالطرق الدبلوماسية دون اللجوء للقوة وتجسدت بطرحة لمبادرة السلام بين الأطراف المتنازعة التي لاقت قبولا وترحيبا من قبل الأطراف الإقليمية(نور الدين ٢٠١١ ،٢٩). بالرغم من تتقاطع الروية العراقية لحل الأزمة السورية مع بعض رؤى دول الجوار الإقليمي إلا أنها وجدت طريقها لقبول الأطراف الأخرى. كما إن تزايد عدد النازحين السورين للأراضي العراقية وتدفقهم بإعداد كبيرا يتطلب جهدا من الحكومة بتوفير الأماكن اللازمة لإيوائهم وتقديم الخدمات اللازمة يفرض على الحكومة العراقية مزيد من الأعباء الاقتصادية إلا ضافية من خلال

تخصيص للأموال والمواد اللازمة لتلبيه احتياجات اللاجئين . ويبدو أنّ الموقف التركي حتى الآن وصل إلى إيقاف التواصل مع النظام السوري وتبني خطاب معارض لسياساته تجاه الحراك الشعبي إضافة إلى فتح أبواب البلاد لقوى المعارضة السورية المختلفة سواء لعقد اجتماعاتهم أو للتعبير عن مواقفهم وإيواء بعض عناصر الجيش السوري المنشقين(شيحة ٢٠١٠).

ثالثاً :- التدخل التركي في شمال العراق

التدخل التركي في شمال العراق يشير الى تواجد القوات التركية في مناطق شمال العراق في منطقة بعشيقة شمال الموصل في سنة ٢٠١٥، وقد قالت تركيا أن هذه القوات موجودة لتدريب قوات البيشمركة الكردية، بينما اعتبر العراق أن هذا اعتداء صارخ على سيادة العراق من قبل تركيا حيث أشارت بعض المصادر إلى وجود ١٢٠-١٥٠ جندي تركي مدعومين ب٢٠-٢٥ دبابة وهذا ما اعتبرته عدة جهات سياسية عراقية انتهاك لسيادة العراق على أراضيه وذلك بوجود كل هذه القوات بدون إذن رسمي من بغداد(قناة روسيا اليوم). وفي يوم ١٢ ديسمبر ٢٠١٥ قام العراق بتقديم احتجاج رسمي لمجلس الأمن الدولي احتجاجا على تواجد القوات المسلحة التركية قرب مدينة الموصل شمال العراق، وقد قال رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أن وجود هذه القوات يمثل انتهاك لسيادة العراق على أراضيه من قبل تركيا، بينما قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن هذه القوات موجودة منذ زمن ومن اتفاق مسبق وقال بأنه لن يقبل سحب القوات التركية من العراق، وقد قال أيضاً رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني أن هذه القوات كانت موجودة وأشار أن الإقليم ليس مسؤول عن وجود هذه القوات وأن الإقليم لا يسمح بانتهاك سيادة العراق على أراضيه من قبل أي دولة. وشهدت العاصمة العراقية بغداد يوم ١٢ ديسمبر مظاهرات واحتجاج واسع على التدخل التركي في شمال العراق ٢٠١٥ ودعوات الى المظاهرات من قبل الفصائل الشيعية ، ويأتي نشر قوات تركية شمال العراق لمنع ايران من ارسال قوات ايرانية الى العراق مما يثير قلق دول الخليج من توغل قوات الحرس الثوري الايراني داخل العراق ويسبب تهديداً للسعودية والكويت والبحرين والامارات، واشارت المنظمة الى ان الادارة الامريكية ترى ان هزيمة داعش في العراق وسوريا لا يمكن تحقيقها دون دعم السنة بالشرق الاوسط وخصوصا العشائر السنية بالعراق وسوريا ،ويأتي ذلك بعقد اتفاقيات لإقامة حلف اسلامي سني لمواجهة النفوذ الايراني، ويعد قلق تركيا حيال التطورات في شمالي العراق تذكيراً بحقيقة انه حتى عندما تتأسس دولة اقليمية على نحوٍ فاعل فأنها ما تنفك محط تنازع(نعمان ٢٠١٣، ٦) .

بعد الاحداث التي شهدها العراق في ٢٠١٤/٦/٩، ودخول تنظيم داعش الارهابي الى العراق والسيطرة على بعض المناطق بالعراق ،اذ كان موقف تركيا من داعش الارهابي غير

واضح ،على الرغم من مشاركة تركيا في مؤتمر جدة ،الذي صدر عنة بيان مشترك من قبل الدول المشاركة بمحاربة تنظيم داعش الارهابي في المؤتمر ، لان تركيا لم توقع على البيان الختامي وكذلك لم يكن موقف تركيا واضحا من التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي . وتشير بعض الدول منها المانيا والولايات المتحدة الامريكية بعلاقة تركيا بتنظيم داعش الارهابي، كما تشير المعارضة التركية عن تعاون بين الحكومة التركية وتنظيم داعش الارهابي(سكاي نيوز).

ان تنظيم داعش ليس قوة تهدد بتمزيق الشرق الاوسط بل انه واحدة من بين عدة مشاكل تتولى قيادة امريكية حكيمة معالجتها بواسطة جيوش دول اخرى شأنها شأن فيروس الإيبولا. وصحيح ان الاستراتيجية ضد تنظيم داعش التي تعتمد على الحلفاء والقوات المحلية هي استراتيجية منطقية بحد ذاتها، والجدير بالذكر، هو انه يتعذر احتواء تنظيم داعش ومعه تنظيم القاعدة ومختلف فروعه بسهولة او لفتره طويلة دون اجراء تغيير جدي في السياسات(جيفري ٢٠١٥، ١٢).

المبحث الثاني

اثر المتغيرات الاقليمية على الجانب الاقتصادي للعلاقات العراقية التركية

اولاً:- قضية النفط

فمنذ اكتشاف النفط في كركوك وتصديره عام ١٩٢٧ وحتى الآن فأن الخطوط الناقلة له الى الخارج تمر عبر الاراضي التركية وتجري عمليات الشحن في الموانئ التركية، كما أن نقل النفط من خلال الشاحنات والصهاريج مستمر في جميع الظروف، وقد بُنيت مصالح ومنشآت كثيرة بناء على هذا الواقع، وحتى مع وجود مراكز لتصدير النفط العراقي من الجنوب والغرب فأن خط كركوك–جيهان سيبقى مهماً وأساسياً للبلدين ومظهراً من مظاهر المصالح المشتركة بينهما (الزبيدي ٢٠١٣، ٥٥). ولا يمكن التقليل من الروابط التجارية بين تركيا والعراق فعمليات الاستيراد والتصدير مستمرة بينهما بوتائر متصاعدة وجرى بناء مؤسسات ومنشآت وشركات كثيرة لإدامة هذه العملية الحيوية، كما ويمكننا اضافة الجانب السياحي الى العلاقات بينهما وما يمثله من ايرادات في الدخل القومي . العراق يصدر ما نسبته ٨٠% من نفطه عبر مضيق هرمز و٢٠% عبر تركيا بحسب تصريح فرهاد الاتروشي عضو لجنة النفط والطاقة النيابية. وما يصدره العراق عبر تركيا هو عبر الخط العراقي التركي الذي أنشأ سنة ١٩٧٧ وتم توسيعه عدة مرات، وهو بطول ١٠٤٨كم وبطاقة نهائية تصل لـ(١,٧٥ مليون برميل يومياً)، وحالياً يصدر منه نفط كركوك، وصولاً إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط ثم إلى أوربا في الغالب(چاغاپتاي ٢٠١٢، ٧٧).

ووفقاً لجداول وزارة النفط العراقية لشهر تشرين الثاني ٢٠١٥ فإن التصدير من نفط كركوك كان نسبته صفر% وهو الاقرب للتصدير عبر الاراضي التركية كما إنه كان من بين الشركات ال٣٢ المشترات للنفط العراقي شركة (TP BADRA) التركية.

علماً إن الحكومة العراقية كانت تخطط ومنذ فترة–في بدايات سنة ٢٠١٤– وعلى أثر اتفاق التصدير النفطي بين كردستان وتركيا بدون موافقة الحكومة العراقية، تخطط لإيقاف تصدير النفط العراقي عبر تركيا واستبداله بخط أنابيب عبر سوريا ، كما إن خط تصدير النفط عبر الأردن ممكن أن يكون بديل ناجح عن الخط التركي ولكن الخط عبر سوريا هو الأفضل لكون الأخير بديل مناسب عن الخط التركي للتصدير لأسواق أوربا. و يصدر العراق عبر تركيا أكثر من ١٤٠ ألف برميل يومياً وهو ما يعادل أكثر من ربع (٢٥%) ما يتم تصديره من نفط عبر تركيا إلى دول العالم(The Washington Post 2008).

انتاج تركيا من النفط في اراضيها بحدود ٥٣ الف برميل يومياً، وتستورد تركيا نحو ٢٠٠ ألف برميل يومياً من النفط من إيران، وهو ما يغطي ٣٠% من استهلاكها المحلي اليومي الذي هو بحدود ٧٧٣ ألف برميل يومياً، وهي تفضل النفط الإيراني وتبحث عن النفط بأقل الأسعار الممكنة. علماً إن أماكن تواجد النفط المتوقعة في تركيا قريبة من الحدود العراقية والسورية، اذن التعامل التركي – العراقي في مجال الطاقة يحقق لتركيا مكاسب كبيرة منها :–

١– حصول شركة نفط تركيا على امتياز للتنقيب عن النفط في جنوب العراق وتسويقه.

٢– زيادة سعة خط انابيب (كركوك – جيهان) من (٨٠٠) الف برميل / اليوم الى (١) مليون برميل / اليوم.

٣– توقيع اتفاقية مد شبكة انابيب لنقل الغاز الطبيعي العراقي الى الاسواق العالمية عبر تركيا.

٤– بعد زيادة حصة شركة جينيل التركية الخاصة في آب ٢٠١٢ في حقول النفط وغاز اقليم كردستان العراق اصبحت اكبر شركة للطاقة في الاقليم. ان اهتمام تركيا ومنذ العام ٢٠١٠ بإقامة وتنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع اقليم كردستان العراق جعلها المستثمر الرئيس وبنسبة (٨٠%) من الاستثمارات الاجنبية فيه(Kirdar 2012).

و يسيطر تنظيم داعش حالياً على عدد كبير من الآبار في العراق وسوريا، كما إنه استولى على عدد من المعدات من بعض الحقول ودخل –بحسب خبراء– مرحلة الانتاج والتصدير عبر مهربين ووسطاء من تركيا، تقول روسيا إن للحكومة التركية–بل لعائلة أردوغان ولأبنه بالذات– يد فيها. حجم ما ينتجه داعش وبكم يبيع وكم يستفاد محل جدل وتخمينات، فبالنسبة للإنتاج تتراوح ما بين ٣٠–إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً، وبأسعار تتراوح ما بين ١٠إلى ٣٤ دولار للبرميل وإن كان الأرجح إن سعره لا يتجاوز الـ ١٨ دولار، وبفائدة تصل ما بين ١,٢ إلى ٤ مليون دولار

يومياً. وتعد هذه الأموال حالياً المصدر الرئيس لتمويل داعش وقد فشل التحالف الدولي–بحسب صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية – في عرقلة تهريب النفط من قبل داعش والذي يتم في الغالب عبر صهاريج عبر تركيا، في حين تمكن الروس من عرقلة ذلك بشكل واضح. وتشير بعض المصادر إلى أن داعش ينقب عن النفط عبر فريق من الخبراء وإنه يهرب النفط عبر شاحنات يصل عددها إلى أكثر من ١٢٠٠ شاحنة من مدينة نينوى في العراق عبر مدينة زاخو الواقعة ضمن حدود إقليم كردستان، إلى تركيا وتحديداً بلدة (سلوب) التركية حيث يتم بيعه في مزاد يومي.

ثانياً :- قضية المياه

منذ أكثر من أربعين عاماً وما يزال ملف المياه مفتوحاً بين تركيا والعراق. على الرغم من هناك كانت مفاوضات حول مياه نهر الفرات بين العراق وتركيا خلال الحقبة السابقة. وكانت اجتماعات وأصبحت اجتماعات دورية دون أن تتمخض عن حل مناسب، يرضي جميع الأطراف. واضحت المياه مشكلة قائمة بين العراق وتركيا ، كانت تزداد – بتقادم الزمن – تأزماً وتعقيداً، وخلاصة هذه المشكلة تتمثل في مشروع جنوب شرق الاناضول المسمى (GAP) الذي أقامته تركيا على منابع ومجاري نهري دجلة والفرات، في هضبة الاناضول. وأنشأت (٢١) سداً وعدداً من محطات توليد الطاقة الكهربائية(عبد الحسين ٢٠٠٩، ٦٧).

إن جوهر المشكلة يكمن في مسعى تركيا فرض سيطرتها على مياه النهرين بدعوى مبدأ السيادة المطلقة لها، أي سيادة دول المنبع على مجاريها المائية ونزع صفة الدولية عن الانهار المشتركة(البكري ٢٠٠٧). إذ ترى تركيا أن نهري دجلة والفرات ليس نهران دوليين بل هما نهران عابران للحدود بلغت مشكلة المياه ذروتها، عندما قررت تركيا عام ١٩٩٠ حجز مياه نهر الفرات لملء خزان سد أتاتورك الضخم. وأدى ذلك إلى خلق أزمة سياسية بين تركيا والعراق إذ ازدادت مخاوفهما من خطر المشاريع التركية على منسوب المياه ونوعيتها في نهر الفرات، مما زاد في رغبتهما في التوصل إلى اتفاق مع تركيا لحل مشكلة المياه على أساس اعتبار أن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه دولية مشتركة يجب أن تتقاسمها اث ضمن اتفاقيات ثنائية وأن تحترم الاتفاقيات وتنفذ. عل من المؤسف هنا وقدر تعلق الأمر بالجانب التركي ودوره في مشكلة والمياه التي يواجهها العراق أن سياسته تقوم على فكرة مؤداها أحقيته في السيطرة على مصادره المائية مثلما يسيطر العراق على أبار نفطه رافضة موقف القانون الدولي بشأن الأنهار الدولية أو الحقوق المكتسبة للعراق في نهري دجلة والفرات. أن السياسة المائية التركية المتمثلة بمشروعها الضخم (GAP)على نهري دجلة والفرات في الوقت الذي تقدم فيه لتركيا مكاسب ومزايا مهمه

سوف تنعكس بآثارها الاقتصادية الضارة على العراق، ومن ثم ستصبح مشكلة المياه ذات تأثير سلبي على العلاقات بين الدولتين(غالب ١٩٨٩) .

ان منطقتنا العربية تواجه الان مشكلة الفقر المائي ويتوقع ان تكون هناك في العام ٢٠٢٥ اكثر من ٤٨ دولة في مختلف ارجاء العالم تعاني من مشكلة الشد او الفقر المائي اي ان هناك ٢ من كل ٣ افراد سوف يعانون من هذه المشكلة ، فنهر النيل الذي تتشارك بمياهه تسع دول في افريقيا من ضمنها مصر والسودان سيرتفع عدد السكان المستفيدين منه عام ٢٠٢٥ الى ٣٤٠ مليون بعدما كانوا ١٥٠ مليون نسمة ، ونهر اليرموك تشترك فيه سوريا والاردن وفلسطين المحتلة ، وكما هو معروف نهر الفرات الذي تشترك في معنا تركيا وسوريا ونهر دجلة الذي تشاركنا فيه تركيا والجدول التالي رقم (١) يمثل التوقعات المستقبلية لإيرادات المياه لنهري دجلة والفرات للمدة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٥ ونلاحظ من ما ورد اعلاه ان مشكلة الفقر المائي تأتي بالدرجة الاولى بسبب زيادة عدد السكان والذي يبلغ لبعض هذه الدول (٣ %) ويفترض ان لا يزيد عن (١ %)(مادان ٢٠١٦).

جدول رقم (١)

التوقعات المستقبلية لإيرادات المياه لنهري دجلة والفرات للمدة من(١٩٩٠ الى ٢٠١٥)

السنة	الفرات	دجلة	المجموع	* عدد السكان	نصيب الفرد من الواردات (م٣)
1990	12.4	30.87	43.27	18363904	2356.3
1991	12.15	62.72	74.87	18931860	3954.7
1992	12.37	66.36	78.73	19517381	4033.8
1993	15.33	44.85	60.18	20121012	2990.9
1994	23.9	65.63	89.53	20743311	4316.1
1995	30	38.85	68.85	21384857	3219.6
1996	27.64	42.66	70.3	22046244	3188.8
1997	28.91	49.9	78.81	22046244	3574.8
1998	18.61	18.8	37.41	22702211	1647.9
1999	17.23	18.85	36.08	23382068	1543.1
2000	9.56	21.13	30.69	24085784	1274.2
2001	10.95	43	53.95	24813365	2174.2
2002	27.4	49.48	76.88	25564835	3007.3
2003	20.54	45.51	66.05	26340227	2507.6
2004	17.57	38.1	55.67	27139585	2051.2
2005	20.6	44.6	65.2	27962968	2331.7
2006	19.33	39.86	59.19	28810441	2054.5
2007	14.7	20.37	35.07	29222081	1200.1
2008	19.32	47.69	67.01	30577798	2191.5

			-1.8	0.8	**معدل النمو السنوي المركب %
1019.5	31496406	32.11	9.3	22.81	2009
1606.1	32437949	52.1	32.3	19.8	2010
1538.8	33402567	51.4	31.5	19.9	2011
1474.2	34392179	50.7	30.7	20	2012
1405.8	35423944	49.8	29.8	20	2013
1345.7	36486663	49.1	29	20.1	2014
1287.9	37581263	48.4	28.2	20.2	2015
			-2.7	0.4	معدل النمو السنوي المركب %

المصدر / بيانات الجهاز المركزي للإحصاء – دائرة الإحصاء الزراعي / (١٩٩٠ – ٢٠٠٨).
**** التقديرات من عمل الباحث (٢٠٠٩ – ٢٠١٥). /(تم الاعتماد على تنبؤات الاتجاهية باسلوب الانحدار) .**

جدول رقم (٢)

***الأنهار الرئيسية وروافدها لسنة ٢٠٠٩ على مستوى العراق**

*المصدر /الجهاز المركزي للإحصاء / تقديرات الموارد المائية (٢٠٠٩) / مديرية الإحصاء الزراعي.

الانهر الرئيسية	الروافد	المنبع	الموقع	المحافظات التي يمر بها
نهر دجلة	الخابور الزاب الكبير الزاب الصغير العظيم ديالى	ينبع من بحيرة (وان) من المرتفعات الجنوبية الشرقية من تركيا . تركيا + العراق تركيا + العراق ايران + تركيا العراق ايران + العراق	يدخل الحدود العراقية في الجزء الشمالي عند منطقة فيشخابور ويتجه نحو الجنوب الشرقي .	دهوك ، نينوى ، صلاح الدين ، بغداد ، واسط ، ميسان ، البصرة .
نهر الفرات		يتكون من رافدين هما (فرات صو) و (مراد صو) في المرتفعات التركية . كما تصب فيه عدد من الفروع داخل الاراضي السورية .	يدخل الحدود العراقية في الجزء الشمالي الغربي عند مدينة حصيبة ويتجه نحو الجنوب الشرقي .	الانبار ، بابل ، كربلاء ، النجف ، القادسية ، ذي قار ، البصرة .

جدول رقم (٣)

الحاجة المتوقعة للمياه لنهر الفرات حتى عام ٢٠٢٠ (مليون متر مكعب)

الدولة	المصدر (٧)	المصدر (٦)	المصدر (٥)
تركيا	14,500	21,500	21,600
سوريا	5,500	13,400	11,995
العراق	15,500	16,000	17,000
الحاجة الكلية	35,500	50,900	50,595
الكمية المتوفرة	31,680	31,000	32,720
التوازن	-3,820	-19,900	-17,875

المصدر الحسيني ، عادل شريف ، ومحمد عز الدين صندوق .٢٠٠٩. مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول المقدمة .

جدول رقم (٤)

الحاجة المتوقعة للمياه لنهر دجلة حتى عام ٢٠٢٠ (مليون متر مكعب)

الدولة	المصدر (٧)	المصدر (٦)	المصدر (٥)
تركيا	8,000	7,200	6,700
سوريا	0	500	0
العراق	31,900	40,000	29,200
الحاجة الكلية	39,900	47,700	38,700
الكمية المتوفرة	49,570	48,000-52,600	49,200
التوازن	9,670	- 4,900	10,500

الحسيني ، عادل شريف ، ومحمد عز الدين صندوق .٢٠٠٩. مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول المقدمة .

إن كل دراسة تقدم تقديرات مختلفة عن الأخرى ولكن هناك إجماع على النقص المتوقع في إمدادات نهر الفرات مما يسترعي الانتباه بالنسبة لنهر الفرات هو كبر الحاجة المتوقعة مقابل الكمية المحدودة المتوفرة والنقطة المهمة هي إن مقدار النقص المتوقع يقابل تقريباً حاجة العراق وهذا ما يعني إمكانية تعرض العراق الى نقص كبير في موارده من الفرات وربما انقطاع النهر تماماً إذ أخذنا تغيرات المناخ وحاجة تركيا بنظر الاعتبار. أما بخصوص نهر دجلة فأن الدراسات الثلاثة تظهر الوفرة في مياه النهر وهذه نقطة مهمة .

ان الماء الذي تضخه تركيا يكون في معظمه بسبب توليد الطاقة الكهربائية بمعنى اخر لولا هذا الضخ لا تتمكن تركيا من توليد طاقتها الكهربائية. ان تركيا تحتاج الطاقة الكهربائية بكثرة خلال الشتاء لذا تقوم بالضخ بكثرة خلال هذا الفصل. في حين نجد ان موقف العراق مختلف تماماً . هنا يمكن استثمار هذه الظاهرة بتركيز الخزن الشتائي من خلال توفير اكبر عدد من الخزانات المائية وهنا سيلعب تأسيس ناظم شط العرب المقترح دوراً في تنظيم تصريف المياه والحد من المد العكسي لمياه الخليج على شط العرب (الحسيني ٢٠٠٩، ٦٦) .

مصير العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية :-

على الرغم ما ذكرنا من قضايا اختلاف بين البلدين، لا انه هناك قضايا تعاون ، ولاسيما بالجانب الاقتصادي حجم التبادل التجاري بين العرب وتركيا بحدود ٦٠ مليار دولار، منها ما بين ١٠ إلى ١٣ مليار دولار هي مقدار حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق، أي ما نسبته (١٦-٢١%)، وبحسب كتاب حقائق العالم (The World Fact book)(وكالة المخابرات الامريكية ٢٠٠٧) فإن العراق في سنة ٢٠١٤ يعد المستورد الثاني للصادرات التركية وبنسبة ٦,٩% بعد ألمانيا التي كانت نسبتها ٩,٦%، وتبلغ قيمه هذه الصادرات-حصة العراق منها- أكثر من ١٢ مليار دولار، وقد حافظ العراق على هذا الموقع منذ عدة سنوات حيث جاء ثانياً بعد ألمانيا أيضاً وبنسبة ٧,١% في سنة ٢٠١٢م. ومن نسبة الاستيراد نعرف إن ميزان التبادل التجاري بين تركيا والعراق يكاد يكون بنسبة ١٠٠% لصالح تركيا لأن العراق يستورد منها فقط ولا يصدر لها شيء تقريبا(2013 Economic Outlook) .

اذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٢ بشكل هائل، وبقفزات متتالية من ٩٠٠ مليون دولار إلى حوالي١٢ مليار دولار، اذ اصبح العراق ثاني اكبر مستورد من تركيا بعد المانيا ،اذ بلغت قيمة الصادرات التركية إليه حوالي ١٢ مليار دولار عام ٢٠١٣ وتشير الاحصاءات الى امتلاك العراق ما يؤهله يصبح اكبر مستورد من تركيا.

وتوجد العديد من الشركات التركية العاملة في العراق، وفي مجالات مختلفة، بعضها في مجال تنفيذ المشاريع مع المحافظات أو الوزارات، وبعضها مع مجال الاستثمار، وبعضها مع الشركات النفطية، وبعضها بشراكات مع القطاع الخاص العراقي، ولكن للأسف لم أجد احصائيات دقيقة بشأن اعدادها ونشاطاتها ولا حجم أعمالها في العراق بشكل كامل، ولكنها بلا شك تمثل نشاطاً مهماً تحرص الحكومة التركية على استمراره وخاصة في شمال العراق حيث الأهمية الكبرى لتركيا في توجهها نحو الشرق الأوسط بحسب خبراء، كما وفقاً لبعض الاحصائيات تقدير حجم عمل الشركات التركية في شمال العراق حيث ارتفع عدد هذه الشركات من ٤٩٠ شركة سنة ٢٠٠٩ إلى ١٠٢٠ في سنة ٢٠١١، وفقاً لوزير الصناعة في إقليم كردستان سنان جلبي، ويمكن-وفقاً لكلام الوزير حيث إنه يتم تأسيس ٢٥ شركة تركية شهرياً في الإقليم- تقدير عدد الشركات في سنة ٢٠١٤ بـ١٩٢٠ شركة، ووفقاً للوزير نفسه فإن حصة الشركات التركية بين الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم تبلغ ٥٢,٧%.

وهناك عدد كبير من رجال الأعمال والنشاطات التجارية العراقية تتواجد في تركيا، وهذا عنصر إيجابي وسلبي، إذ قد يمكن استخدامه في الضغط على الحكومة التركية، وقد يمكن استخدامه في الضغط على الحكومة العراقية ويتحكم في ذلك مدى وطنية رجال الأعمال هؤلاء

وعلاقتهم بتركيا وعلاقتهم ببعض الساسة العراقيين بشكل مباشر أو غير مباشر(جريدة كتابات ٢٠١٥). وبحسب وزارة الثقافة والسياحة التركية بلغ عدد السواح العراقيين في تركيا لسنة ٢٠١٤ (٨٥٧،٢٤٦) أي ما نسبته–وبحسب نفس المصدر– ٢,٣٣% من عدد السواح الكلي الداخل لتركيا في نفس السنة والبالغ عددهم (٣٦،٨٣٧،٩٠٠)، علماً إن عدد السواح العراقيين تضاعف تقريباً خلال سنتين أي من سنة ٢٠١٢ إلى سنة ٢٠١٤. ولتوضيح تأثير عدد السواح العراقيين في تركيا فإن عددهم يساوي تقريباً عدد كل السواح من أفريقيا في تركيا، ويساوي تقريباً نصف عدد السواح من روسيا، وتقريباً ثلاثة أضعاف عدد السواح من السعودية(الطويل ٢٠١٠، ١٢٠).

ويقول معهد الإحصاءات التركي إن إيرادات السياحة التركية زادت ٣,٤ بالمئة على أساس سنوي في الربع الأول من العام إلى ٤,٨١ مليار دولار. وإيرادات السياحة مصدر مهم للعملة الصعبة لتركيا، وكانت إيرادات السياحة زادت١١,٤ بالمئة في ٢٠١٣ إلى ٣٢,٣ مليار دولار، وإذا علمنا إن معدل ما تستفيد به الحكومة التركية من السائح هو ٦٧٩دولار لذا فإن ما تستفيد به الحكومة التركية من السواح العراقيين هو بحدود (٦٠٠ مليون دولار) سنوياً، أما ما يصرفه السائح العراقي لكل تكاليف السفرة فهو بحدود المليار دولار سنوياً. أما السواح الأتراك في العراق فلا توجد احصائيات بشأنهم علماً إن اعدادهم ازدادت في الآونة الأخيرة بالنسبة لزوار العتبات المقدسة بالذات والعاملين في الشركات التركية العاملة في العراق. هذا وقد شهد قطاع السياحة في تركيا تراجع منذ بدء الاعمال العسكرية في تركيا والعراق ضد داعش(جريدة الكتابات ٢٠١٥).

الخاتمة

هناك عاملان إقليميان فعالان قد عززا هذا التحول. أولهما هو تحقيق التقارب بين "حكومة إقليم كردستان" وأنقرة منذ عام ٢٠٠٧، بمبادرة من الأكراد كوسيلة لموازنة النفوذ الإيراني في العراق ومواجهة النزعات المركزية في بغداد. ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية التدريجية والناجحة في الوقت نفسه، فقد قدمت "حكومة إقليم كردستان" إغراءات عديدة لتركيا مثل منح مشاريع البناء الكبرى للشركات التركية (على سبيل المثال، مطارات أربيل والسليمانية). ومن جانبها عملت واشنطن جاهدة على تعزيز هذا التقارب بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، خوفاً من اندلاع صراع بين تركيا و"حكومة إقليم كردستان".

العامل الثاني والأكثر حداثة هو عدم الاستقرار الإقليمي النابع عن "الربيع العربي". وتأتي أنقرة في طليعة المعارضة الإقليمية لنظام الأسد في سوريا كما أنها تمتعض الدعم الإيراني لدمشق وتشجبه بقوة. وتبدو تركيا على اقتناع تام بأن طهران لها تأثير ونفوذ على بغداد. لذا فإنها أصبحت تؤمن بأن محور "شيعي" بقيادة إيران آخذ في التشكل على حدودها الجنوبية ويمتد

من العراق إلى سوريا. وقد أدت وجهة النظر هذه إلى قيام أنقرة بالبحث عن حلفاء لمواجهة هذا المحور، بما في ذلك "حكومة إقليم كردستان" وسكان العراق من العرب السنة. وفي الواقع، يمكن أن تنذر المناورات التجارية الأخيرة بحدوث تحول جذري في الموقف التركي تجاه العراق. فلقد عصفت مجموعات التحولات الإقليمية السريعة الناجمة عن الثورات العربية والانسحاب الأمريكي من العراق بالعلاقات القائمة بين أنقرة وبغداد. وتواجه تركيا الآن مجموعة من التحديات الجديدة، بدءاً من "حزب العمال الكردستاني" الناهض ومروراً بالأزمة المشتعلة في سوريا وإلى تزايد المنافسة مع إيران. وفي ظل هذه البيئة المضطربة، تُزامن "حكومة إقليم كردستان" سياساتها مع سياسات أنقرة. وإذا استمر هذا الأسلوب، فبإمكان ذلك أن يحفز تحويل مسارات تدفق خطوط الأنابيب التي تلائم إعادة توجيه علاقات تركيا الاستراتيجية مع بغداد وأربيل، مع تداعيات كبيرة على السياسة الأمريكية.

المصادر باللغة العربية

١. نعمان، مصطفى.٢٠١٣."السياسة *التركية حيال اقليم كوردستان العراق*". دار المرتضى.

٢. اوغلو ، احمد داود .٢٠١١." العمق الاستراتيجي".موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية . ترجمة : ثلجي ،طارق ٢٠١١. الدار العربية للعلوم ناشرون . بيروت . ط٢ .

٣. البكري ، جواد كاظم .٢٠٠٧. تأثير لمياه في العلاقات العراقية التركية. *مجلة ابحاث عراقية* .

٤. بيانات الجهاز المركزي للإحصاء – دائرة الإحصاء الزراعي / (١٩٩٠ – ٢٠٠٨).

٥. الجهاز المركزي للإحصاء / تقديرات الموارد المائية (٢٠٠٩) / مديرية الإحصاء الزراعي.

٦. جيفري، جيميس.٢٠١٥. الحرب على تنظيم داعش وخطاب حالة الاتحاد. ترجمة : معهد واشنطن. مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء. العدد ١٠٨ .

٧. الحسيني ، عادل شريف .٢٠٠٩. *مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول المقدمة* .

٨. حقائق العالم ، وكالة المخابرات الاميركية ، ٢٠٠٧.

٩. الدسوقي ، ابو بكر .٢٠١٢. الثورات العربية : لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية ؟ السياسة الدولية .مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية . القاهرة . العدد (١٨٨) .

١٠. الزبيدي ، حسن لطيف .٢٠١٣. *ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق*. مركز العراق للدراسات . ط١.

١١. زوكر ، ايريك .٢٠١٢. تاريخ تركيا الحديث . ترجمة : عبد اللطيف حارس – سعد ضاروب . دار المدارس الاسلامي . ط١ .

١٢. سالم ، صالح .٢٠١١. *اثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الاقليمية* . شؤون عربية . عدد ١٤٥.

١٣. چاغاپتاي ،سونر.٢٠١٢. علاقات تركيا المتغيرة مع العراق.

١٤. شيحة ، عماد .٢٠١٠. تركيا والشرق الاوسط دور اقليمي متجدد . *مجلة قضايا استراتيجية* . العدد ٧٢ .

١٥. الطويل ، رواء زكي يونس .٢٠١٠. *الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية* . دار زهران للنشر والتوزيع . ط ١.
١٦. عبد الحسين، علاء.٢٠٠٩. *طرق تقسيم المياه بين البلدان المتشاطئة*. شؤون عراقية . مركز العراق للدراسات . العدد الثالث .
١٧. العلاف ، ابراهيم خليل واخرون . *التفاعلات العربية – السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية* . التقرير الاستراتيجي (٢٠١١– ٢٠١٢) . مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل .
١٨. غالب ، علي .١٩٨٩. *الموارد المائية في العراق* . عمان .
١٩. فولر، غراهام .٢٠٠٩. *الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
٢٠. محفوظ ، عقيل سعيد .٢٠٠٨. *جدليات المجتمع والدولة في تركيا ، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة* . مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . ابو ظبي.
٢١. النعيمي ، احمد نوري .٢٠١٠. *العلاقات العراقية – التركية – الواقع والمستقبل* . دار زهران للطباعة . عمان .
٢٢. نور الدين ، محمد .٢٠٠٨. *تركيا – الصيغة والدور* . رياض الريس للنشر. ط١ .
٢٣. نور الدين ، محمد .٢٠١٢. العودة الى التوازن ممكنة ؟ جريدة الخليج .
٢٤. نور الدين ، محمد.٢٠١١. تركيا وسوريا : من تصفير المشكلات الى تصفير الثقة. المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. العدد (٣٩٢).
٢٥. جريدة كتابات ، الخيارات الاقتصادية في مواجهة تركيا ، ٢٠ كانون الاول ٢٠١٥. http://www.kitabat.com
٢٦. سكاي نيوز ، "تركيا أردوغان" وتنظيم داعش.. العلاقات الغامضة ينظر الى :- http://www.skynewsarabia.com/web/article

المصادر باللغة الانكليزية

1. Abdel Hussein, Alaa. 2009. Methods of dividing water between riparian countries. Iraqi affairs. Iraq Center for Studies. The third issue.
2. Al-Alaf, Ibrahim Khalil and others. Arab interactions - political, security, economic and social. Strategic report (2011-2012). Center for Regional Studies, University of Mosul.
3. Al-Bakri, Jawad Kazem. 2007. The impact of water on Iraqi-Turkish relations. Iraqi research magazine.
4. Al-Desouki, Abu Bakr. 2012. The Arab revolutions: Why did they fall into the trap of the transitional period? International Politics. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. Cairo . Number (188).
5. Al-Husseini, Adel Sharif. 2009. The water problem in Iraq: causes and solutions provided.
6. Al-Nuaimi, Ahmed Nouri. 2010. Iraqi-Turkish relations - reality and future. Zahran Printing House. Oman .

7. Al-Taweel, Rawaa Zaki Younis. 2010. The Turkish economy and the future dimensions of Iraqi-Turkish relations. Dar Zahran for Publishing and Distribution. 1st edition.
8. Al-Zubaidi, Hassan Latif. 2013. The trilogy of oil, development and democracy in Iraq. Iraq Center for Studies. 1st edition.
9. Cagaptay, Soner. 2012. Türkiye's changing relations with Iraq.
10. Central Bureau of Statistics / Water Resources Estimates (2009) / Directorate of Agricultural Statistics.
11. Data from the Central Bureau of Statistics - Department of Agricultural Statistics / (1990 - 2008).
12. Economic Outlook 2002-2011 & 2011-2017". Turkish Statistical Institute. 2012 2- April 2013 .
13. Fuller, Graham. 2009. The New Turkish Republic: Türkiye as a pivotal country in the Islamic world. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
14. Ghalib, Ali. 1989. Water resources in Iraq. Oman .
15. Kitabat Newspaper, Economic Options Confronting Turkey, December 20, 2015. http://www.kitabat.com
16. Mahfouz, Aqeel Saeed. 2008. Controversies of society and the state in Türkiye, the military institution and public policy. Emirates Center for Strategic Studies and Research. Abu Dhabi.
17. Noman, Mustafa. 2013. “Turkish Politics in the Kurdistan Region of Iraq.” Dar Al-Murtaza.
18. Nour El-Din, Muhammad. 2008. Türkiye - formula and role. Riad Al-Rayes Publishing. 1st edition.
19. Nour El-Din, Muhammad. 2011. Türkiye and Syria: From zero problems to zero confidence. The Arab future. Center for Arab Unity Studies. Beirut. Number (392).
20. Nour El-Din, Muhammad. 2012. Is a return to balance possible? Al Khaleej newspaper.
21. Oglu, Ahmed Daoud. 2011. “The Depth of the Machine.” Türkiye's position and its role in the international arena. Translated by: Snow, Tariq 2011. Arab House of Science Publishers. Beirut . 2nd ed.
22. Salem, Saleh. 2011. The impact of the Egyptian revolution on the Arab environment and the regional environment. Arab affairs. Number 145.
23. Seda Kirdar, Erbil , Baghdad , Ankara and Washington , The Complex Politics of Kurdish Oil , Evaluation Note , No . 2012 , TEPAV, August 2012 .
24. Shiha, Imad. 2010. Türkiye and the Middle East have a renewed regional role. Strategic Issues Magazine. Issue 72.
25. Sky News, “Erdogan’s Turkey” and ISIS... the ambiguous relations seen at:- http://www.skynewsarabia.com/web/article
26. Turkish Prime Minister Visits Iraq , The Washington Post .
27. World Facts, CIA, 2007.
28. Zucker, Eric. 2012. Modern history of Türkiye. Translated by: Abdul Latif Haris - Saad Dharoub. Islamic school house. 1st edition.